دور التعاونيات في تنمية الإنتاج السمكي في مصر

أ.د/ شعبان عبد الجيد عبد المؤمن
أستاذ الاقتصاد الزراعي

د/ كمال صالح الدالي
أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد

حسام علي محمد الشرقاوي
معيد بقسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة بالقاهرة – جامعة الأزهر

المقدمة

يمثل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني دعامة أساسية في البنيان الاقتصادي القومي، وتُعد تنمية الإنتاج السمكي في مصر أحد دعائم توفير الغذاء للمجتمع المصري وتُعد الثروة السمكية أحد المصادر الهامة للدخل الزراعي المصري. وبلغت قيمة إنتاج الأسماك في مصر حوالي ٢٣,٤١ مليار جنيه، تمثل حوالي ٧,٤٥% من إجمالى ما أسهم به القطاع الزراعي في الدخل القومي، والبالغ حوالي ٣١٨,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٥م(٤). وقد حقق الإنتاج السمكي في مصر طفرة كبيرة خلال العقدين الماضيين من الناحية الإنتاجية، وبلغ الإنتاج السمكي في مصر حوالي ١,٥٢ مليون طن عام ٢٠١٥م. وهذه الكمية لا تغطي أكثر من ٨٠,٤% من الطاقة الاستهلاكية للأسماك والبالغة حوالي ١,٨١ مليون طن عام ٢٠١٥م، ويضم الإتحاد التعاوني للثروة المائية في عضويته ٩٩ جمعية منها ٨٧ جمعية محلية وجمعية عامة واحدة وعدد ١١ جمعيات استزراع سمكي، ويقدر عدد اعضاء الجمعيات التعاونية بـــحوالي ٩٣,٦ ألف عضواً باجمالي راس مال قدره ٢,١ مليون جنيه عام ٢٠١٥م، ومع التوسع في مشروعات الإستزراع السمكي في السنوات الأخيرة تتزايد أعداد الجمعيات التعاونية للإستزراع السمكي والتي يعمل الإتحاد علي تشجيع إنشائها وأصبح لها ثلاثة ممثلين في مجلس إدارة الإتحاد. لذا كان من الضروري أن تتركز جهود الدولة على دعم تعاونيات الثروة المائية لتحقيق مزيد من التنمية في قطاع الثروة السمكية وذلك في ضوء الإمكانيات المتاحة.

مشكلة البحث:

على الرغم من تعدد مصادر الثروة السمكية فى مصر، من موارد طبيعية وبشرية ورأسمالية متعلقة بالإنتاج السمكى، إلا أن الإنتاج السمكى لا يتناسب مع تلك الإمكانيات، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به التعاونيات السمكية من تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية لأعضائها وانتشارها فى جميع مناطق الصيد، فضلا عن عدم قيام التعاونيات السمكية بالدور المنوط بها في تنمية وتطوير قطاع الثروة السمكية، مما أدى إلى توقف بعضها عن ممارسة نشاطها، والتزايد المستمر في أعداد التعاونيات الخاسرة وقد ساهم ذلك فى وجود فجوة غذائية متزايدة، وخاصة فى البروتين الحيوانى.

هدف البحث:

يستهدف البحث معرفة مناطق القوى والضعف بالتعاونيات السمكية، ودورها فى تنمية الثروة السمكية فى مصر، وذلك من خلال معرفة الخدمات التى يمكن أن تقدمها. ومعرفة إحتياجات الصيادين ومنتجي الأسماك من هذه التعاونيات، والتقييم المالي والاقتصادي لها، والتعرف علي المشكلات والمعوقات التي تواجه تعاونيات الثروة المائية، ودورها فى حل هذه المشكلات، وكذلك إلقاء الضوء على الإتحاد العام لتعاونيات الثروة المائية، والدور الذى يقوم به للنهوض بالثروة السمكية.

الأسلوب البحثى ومصادر البيانات

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفى والكمى فى المعالجة الإحصائية والرياضية للبيانات، كما تم استخدام مقاييس كفاءة الأداء لتقييم التعاونيات السمكية، وعلى الأخص: الأداء المالى، والتنظيمى، والادارى، والتشغيلى، وقياس بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى التى تحقق أهداف الدراسة، كما اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على البيانات الثانوية المنشورة التى تصدرها الجهات المختصة كالهيئة العامة للثروة السمكية، والإتحاد العام لتعاونيات الثروة المائية، وغير المنشورة كالميزانيات العمومية للجمعيات التعاونية

السمكية المختارة فى عينة الدراسة، كما اعتمدت الدراسة أيضاً على البيانات التى تم الحصول عليها من خلال إستمارة استبيان تم إعدادها لإجراء الدراسة الميدانية.

اختيار عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على بيانات ميدانية لعينة عشوائية مرحلية من الجمعيات التعاونية للثروة المائية، وتوجد في مصر سبع مناطق صيد وهي المنطقة الغربية، ومنطقة وسط الدلتا، ومنطقة دمياط، ومنطقة الشرقية، ومنطقة البحر الأحمر، ومنطقة وادي النيل، ومنطقة أسوان.

المرحلة الأولى: تم اختيار منطقتين عشوائيتين من مجتمع الدراسة، والذى يتكون من٧ مناطق صيد، فكانتا منطقتى وادي النيل والبحر الأحمر. **والمرحلة الثانية:** تم اختيار عشوائيا محافظة الفيوم من منطقة وادي النيل، ومحافظة السويس من منطقة البحر الأحمر. و**المرحلة الثالثة:** تم إختيار ٤ جمعيات من محافظة السويس، ٣ جمعية من محافظة الفيوم. **والمرحلة الرابعة:** تم اختيار عشوائيا ٩٠ عضو من محافظة السويس، و٦٠ عضو من محافظة الفيوم. وتم عمل تقييم للمراكز المالية لهذه الجمعيات عن طريق ميزانيات الجمعيات العمومية، ومعرفة الخدمات التى تقدمها الجمعيات والمشكلات التي تواجه الأعضاء الصيادين من خلال استمارة استبيان.

نتائج الدراسة ومناقشتها

المراكز المالية للجمعيات التعاونية السمكية في محافظة السويس:

تهدف دراسة المركز المالى للتعاونيات التحقق من أن التعاونية تحقق الهدف الذى تكونت من أجله، وهو تنمية اقتصاديات أعضائها بصفة كل منهم وحدة اقتصادية، وارتفاع مستواهم الاجتماعى.

معدل الفائض الاقتصادى:

يستخدم معدل الفائض الاقتصادى للدلالة على مستوى النجاح الاقتصادى وهو عبارة عن العلاقة بين الفائض المتحقق من الجمعية التعاونية وبين إجمالى التكاليف أو المصروفات الخاصة بالنشاط التعاونى ويتكون الفائض في الجمعيات التعاونية للثروة السمكية نتيجة لقيامها في كثير من الأحيان ببيع السلع والخدمات لأعضائها بالسعر السائد في السوق، وينتج من هذا زيادة الايرادات عن المصروفات، وتقوم الجمعية بتوزيع هذا الفائض لأعضائها وفقا لنص المادة (رقم٢١) من قانون التعاون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠م تعويضاً من الجمعية للأعضاء عن الزيادة في التكلفة الفعلية للخدمات التى قدمتها بثمن أعلى من تكلفتها الفعلية.

معدل الفائض الإقتصادى = (الفائض المتحقق/ إجمالى التكاليف أو المصروفات) x ١٠٠

ويوضح جدول رقم (١) الفائض المحقق، واجمالى المصروفات، والفائض الاقتصادى للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة السويس، ويتبين من الجدول أن جمعية سفن الصيد تحقق معدل فائض اقتصادى مقداره ٧,١%.

جدول رقم (١) قيمة الفائض المحقق، وإجمالى المصروفات للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة السويس عام ٢٠١٥م (بالألف جنيه)

الجمعية	الفائض المحقق	إجمالى المصروفات	معدل الفائض الاقتصادى
جمعية الإستزراع السمكى	٩,١-	١١٧,٩	٧,٧-
جمعية اللنشات	١١,٩-	١١٦,٣	١٠,٢-
جمعية الفلايك	٢,٧-	١٢٤,٦	٢,١-
جمعية سفن الصيد	٢٢,٣	٣١١,٤	٧,١

(-) سالب وتعني هناك عجز.

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إدارة التعاون السمكي، سجلات الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة السويس، القاهرة، عام ٢٠١٥.

مما يعنى نجاح الجمعية في تقديم الخدمات لأعضائها، وقدرتها على تحقيق فائض يتم أعادة توزيعة على الأعضاء، بينما جمعية الإستزراع السمكى، وجمعية اللنشات، وجمعية الفلايك ، فكان هناك عجز مقداره على الترتيب، -٧,٧%، -١٠,٢%، -٢,١%، وهذا يعنى ضعف الجمعيات اقتصاديا وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

نسبة المصروفات الإدارية إلى الإيرادات:

تُبين نسبة المصروفات إلى إجمالى الإيرادات مقدرة الجمعية على ضغط المصروفات الإدارية، ويترتب على ذلك زيادة الفائض المتحقق للجمعية.

نسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالى الإيرادات = (إجمالى المصروفات الإدارية/ إجمالى الإيرادات).

ويوضح جدول رقم (٢) نسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالى الإيرادات في الجمعيات التعاونية السمكية في منطقى السويس ويتبين من الجدول أن نسبة المصروفات في جمعية اللنشاتترتفع إلى ٢١٧,٣%، بينما تنخفض إلى ٣٠,٢، ٠,٨٤، ٠,٦٦ في كل من جمعية الإستزراع السمكى، وجمعية الفلايك، وجمعية سفن الصيد على الترتيب، مما يبين قدرة كل من جمعية الفلايك، وسفن الصيد على ضغط المصروفات الإدارية بهما، مما يزيد من الفائض لهما، ويتين أيضا أن جمعية سفن الصيد في محافظة السويس من أفضل الجمعيات في ضغط المصروفات الإدارية بها.

جدول رقم(٢): قيمة المصروفات الإدارية وإجمالى الإيرادات في الجمعيات التعاونية للثروة المائية في محافظة السويس عام ٢٠١٥م. (بالألف جنيه)

الجمعية	إجمالى المصروفات الإدارية	إجمالى الإيرادات	نسبة المصروفات الإدارية إلى الإيرادات
جمعية الإستزراع السمكى	١١٧,٩	٣,٩	٣٠,٢
جمعية اللنشات	١٦,٣	٠,٠٧٥	٢١٧,٣
جمعية الفلايك	١٢٤,٦	١٤٨,١	٠,٨٤
جمعية سفن الصيد	٣١١,٤	٤٦٦,٥	٠,٦٦

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إدارة التعاون السمكي، سجلات الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة السويس، القاهرة، عام ٢٠١٥م.

نسبة التمويل الداخلى:

تعبر نسبة التمويل الداخلى على قدرة الجمعية على الإعتماد على ذاتها في التمويل، والزيادة في نسبة التمويل تؤدى إلى زيادة الفائض، وبالتالى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من قبل الأعضاء، وقبل الغير، وأيضاً نجاحها في تحقيق أهدافها. ونسبة التمويل الداخلى=(قيمة حقوق التعاونيين / قيمة إجمالى الأصول).

وتوضح بيانات الجدول رقم (٣) نسبة التمويل الداخلى في تعاونيات الثروة المائية في محافظة السويس، ويتبين من الجدول أن جمعية اللنشات نسبة التمويل الداخلي بها حوالي ٢٥,٦% مما يعنى أنها تعتمد بنسبة ٧٤,٤% فقط على التمويل الخارجى مما يبين ضعف قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها، ثم تزايدت النسبة بعد ذلك في جمعية الإستزراع، وجمعية السفن، وجمعية الفلايك ، بنسبة ٨٨,٦%، ٩١,٩%. ٩٢,٦%، على الترتيب، وإرتفاع هذه النسبة تبين تحسن مركزها المالى، ويبين أيضاً إرتفاع نسبة التمويل الداخلى في جمعية الفلايك حيث أنها تعتمد على نسبة ٧,٤% على التمويل الخارجى.

جدول رقم (٣): قيمة إجمالي حقوق التعاونيين وإجمالي الأصول في الجمعيات التعاونية للثروة المائية في محافظة السويس عام ٢٠١٥م. (بالألف جنيه)

الجمعية	إجمالي حقوق التعاونيين	إجمالي الأصول	نسبة التمويل الداخلي
جمعية الإستزراع السمكى	٢٤٢٧,٢	٢٧٣٨,٩	٨٨,٦
جمعية اللنشات	١٢,١	٤٧,١	٢٥,٦
جمعية الفلايك	٢٢٧٧,١	٢٤٥٦,٧	٩٢,٦
جمعية سفن الصيد	٣٦٧٩,٤	٤٠٠٠,٢	٩١,٩

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إدارة التعاون السمكي، سجلات الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة السويس، القاهرة، عام ٢٠١٥م.

نسبة الإحتياطات والمخصصات إلى رأس المال:

توضح نسبة الإحتياطات والمخصصات إلى رأس المال درجة تراكم الإحتياطات بالجمعية، وعن مركزها المالى، ودرجة تحملها المخاطر، وأيضاً كلما زادت هذه النسبة زادت ثقة الهيئات التمويلية في مقدرة الجمعيات التعاونية السمكية على الإقتراض، وتؤثر هذه النسبة على العائد الموزع على الأعضاء بالزيادة والنقص كما تنص (المادة ٢٤) من قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠م على عدم جواز توزيع عائد من صافي فائض السنوات التالية إذا لحقت بالجمعية خسائر ترتب عليها عجز في الإحتياطى القانونى أو في رأس المال إلا بعد سداد العجز.، ويتبين من جدول رقم(٤) أن جمعية الفلايك أعلى نسبة إحتياطى بالنسبة إلى رأس المال حوالى ٢٦%، يليها جمعية سفن الصيد، وجمعية الإستزراع السمكى بحوالى ٥٢,٩%،٢٨,٢% على الترتيب، أما جمعية اللنشات فلا يوجد بها إحتياطات أو مخصصات مما يبين ضعف مركزها المالى، وضعف العائد الموزع على الأعضاء.

جدول رقم (٤) : قيمة رأس المال الإحتياطات والمخصصات في الجمعيات التعاونية للثروة المائية في محافظة السويس عام ٢٠١٥م (بالألف جنيه)

الجمعية	رأس المال	الإحتياطات والمخصصات	نسبة الإحتياطات والمخصصات إلى رأس المال
جمعية الإستزراع السمكى	٨٣,٠	٢٣٤٠,٨	٢٨,٢
جمعية اللنشات	١٢,١	–	–
جمعية الفلايك	٤٢,٢	٢٢٣٤,٨	٥٢,٩
جمعية سفن الصيد	١٣٤,٩	٣٥١١,٥	٢٦

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إدارة التعاون السمكي، سجلات الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة السويس، القاهرة، عام ٢٠١٥م.

نسبة السيولة:

تبين نسبة السيولة مدى تغطية الحسابات الجارية للإلتزامات قصيرة الأجل بالجمعيات التعاونية السمكية، ويتم حساب نسبة السيولة عن طريق خارج قسمة الحسابات الجارية/ الخصوم المتداولة ويوضح الجدول رقم(٥) أن نسبة السيولة وصلت أقصاها في جمعية الفلايك بحوالى ١٦,٣%، يليها جمعية سفن الصيد، وجمعية الإستزراع، ١٥,٣ %، ٥,٥ %، على الترتيب بينما جمعية اللنشات فكانت نسبة السيولة فيها منعدمة، مما يبين ضعف كفاءتها الاقتصادية، بينما جمعية الفلايك وسفن الصيد فكانت نسبة السيولة فيهما مناسبة مما يبين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وقدرتها على استمرار نشاطها وكفاءتها الاقتصادية.

جدول رقم (٥) نسبة السيولة باستخدام فاعلية الحسابات الجارية بالجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة السويس عام ٢٠١٥م. (بالألف جنيه)

الجمعية	الحسابات الجارية	الخصوم المتداولة	نسبة السيولة
جمعية الإستزراع	٣٣,١	٥٩,٦	٥,٥
جمعية اللنشات	١٢,٢	–	–
جمعية الفلايك	١٢٠٣,٣	٧٣,٧	١٦,٣
جمعية سفن الصيد	٣٢٢٨,٨	٢١٠,٥	١٥,٣

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إدارة التعاون السمكي، سجلات الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة السويس، القاهرة، عام ٢٠١٥م.

نسبة التداول:

تعبر نسبة التداول عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للإلتزامات قصيرة الأجل، وتستخدم في معرفة قدرة الجمعية على الدفع، ولذلك يطلق عليها نسبة القدرة على الدفع، وهى عبارة عن قيمة الأصول المتداولة منسوبة إلى الخصوم المتداولة.

(نسبة التداول = قيمة الأصول المتداولة / قيمة الخصوم المتداولة)

ويتبين من الجدول رقم(٦) أن نسبة التداول في جمعية الإستزراع أعلى منها في جمعية الفلايك، وجمعية سفن الصيد وكانت حوالى ٣٤,٢%، ١٧,٩%، ١٧,٧%على الترتيب، بينما جمعية اللنشات فنسبة التداول بها منعدمة نظرا لضعف مركزها المالى.

جدول رقم (٦) نسبة التداول بالجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة السويس عام ٢٠١٥م.

(بالألف جنيه)

الجمعية	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	نسبة التداول
جمعية الإستزراع	٢٠٤٣,١	٥٩,٦	٣٤,٢
جمعية اللنشات	١٢,٢	–	–
جمعية الفلايك	١٣٢٠,١	٧٣,٧	١٧,٩
جمعية سفن الصيد	٣٧٤٠,٣	٢١٠,٥	١٧,٧

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إدارة التعاون السمكي، سجلات الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة السويس، القاهرة، عام ٢٠١٥م.

ويميل البعض إلى الإعتقاد بأنه من الأفضل أن تزيد هذه النسبة إذ أن ذلك يبين قدرة الجمعية على الوفاء بالتزاماتها، إلا أن إرتفاع هذه النسبة قد لايعنى على الإطلاق أن قرارات الإدارة كانت سليمة، فقد ينتج هذا الإرتفاع نتيجة الإحتفاظ بأموال نقدية في الصندوق بدلا من استخدامها في العمليات الإنتاجية، أو نتيجة الإحتفاظ بقدر كبير من البضاعة في المخزن وتعتبر هذه النسبة مرضية إذا كانت ٢:١.

المراكز المالية للجمعيات التعاونية السمكية في محافظة الفيوم

تعتبر أغلب التعاونيات المصرية، وخاصة بعد عام١٩٦٠م، لم يتم قبل تأسيسها وتسجيلها القيام بالدراسات الاقتصادية الواجبة من توافر الحجم الاقتصادى للمعاملات، والتمويل اللازم وغير ذلك من الدراسات الاقتصادية، وهو مايطلق عليه حالياً دراسة الجدوى للمشروع، حيث تهدف دراسة الجدوى للتعاونيات التحقق من أن التعاونية المطلوب تكوينها، وكذلك الخدمات التى تقدمها لأعضائها، سوف تحقق الهدف الذى تكونت من أجله، وهو تنمية اقتصاديات أعضائها بصفة كل منهم وحدة اقتصادية، وارتفاع مستواهم الاجتماعى.

معدل الفائض الاقتصادى:

ويوضح جدول رقم (٧) الفائض المحقق، واجمالى المصروفات، والفائض الاقتصادى للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة الفيوم، ويتبين من الجدول أن جمعية الإستزراع السمكى تحقق معدل فائض اقتصادى مقداره ٨,١%، مما يعنى أن الجمعية تحقق نجاح في تقديم الخدمات لأعضائها، وأيضاً قدرتها على تحقيق فائض يتم أعادة توزيعه على الأعضاء، بينما جمعية صائدى الأسماك بوادى الريان–المنخفض الأول، وجمعية صائدي الأسماك ببحيرة قارون–أبشواى، ، فكان هناك عجز مقداره على الترتيب، –٩,٦%، –١٦,٦%، وهذا يعني ضعف الجمعيات اقتصاديا وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويرجع ذلك للعديد من المشكلات التى تواجه البحيرات، وتواجه الصيادين، وضعف المركز المالى للجمعيات، وضعف الإنتاج.

جدول رقم (٧) قيمة الفائض المحقق، وإجمالى المصروفات للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة الفيوم عام ٢٠١٥م (بالألف جنيه)

الجمعية	الفائض المحقق	إجمالى المصروفات	الفائض الاقتصادى
جمعية صائدى الأسماك بوادى الريان–المنخفض الأول	–١٠,٣	١٠٦,٥	–٩,٦
جمعية الإستزراع السمكى بالفيوم	٣٧,٤	٤٥٩,٥	٨,١
جمعية صائدي الأسماك ببحيرة قارون–أبشواى	–١٠٤,١	٦٢٥,٥	–١٦,٦

(–) سالب وتعني هناك عجز.

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إدارة التعاون السمكي، سجلات الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة الفيوم، القاهرة، عام ٢٠١٥م.

نسبة المصروفات الإدارية إلى الإيرادات:

ويوضح جدول رقم (٨) نسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالى الإيرادات في الجمعيات التعاونية السمكية في محافظة الفيوم، ويتبين من الجدول إتجاه نسبة المصروفات في كلا من جمعية صائدي الأسماك بوادى الريان–المنخفض الأول ، وجمعية صائدي الأسماك ببحيرة قارون–أبشواى نحو الإنخفاض بمقدار ٧٣,٣%، ١٢٠%على الترتيب، بينما إرتفعت في جمعية الإستزراع السمكى بالفيوم، بمقدار ٥٢%، مما يبين قدرة جمعية جمعية الإستزراع السمكى بالفيوم على ضغط المصروفات الإدارية بها، ويتين أيضا أن جمعية الإستزراع السمكى في محافظة الفيوم من أفضل الجمعيات في ضغط المصروفات الإدارية بها، مما يزيد من الفائض بها.

جدول رقم (٨) : قيمة المصروفات الإدارية وإجمالى الإيرادات في الجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة الفيوم عام ٢٠١٥م. (بالألف جنيه)

الجمعية	إجمالى المصروفات الإدارية	إجمالى الإيرادات	نسبة المصروفات الإدارية إلى الإيرادات
جمعية صائدي الأسماك بوادى الريان–المنخفض الأول	٧٠,٥	٩٦,٢	٧٣,٣
جمعية الإستزراع السمكى بالفيوم	٤٠,٧	٧٨,٢	٥٢
جمعية صائدي الأسماك ببحيرة قارون–أبشواى	٦٢٥,٥	٥٢١,٤	١٢٠

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إدارة التعاون السمكي، سجلات الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة الفيوم، القاهرة، عام ٢٠١٥م.

نسبة التمويل الداخلى:

ويوضح الجدول رقم (٩) نسبة التمويل الداخلى في تعاونيات الثروة المائية في محافظة الفيوم، ويتبين من الجدول أن جمعية الإستزراع السمكى بالفيوم نسبة التمويل بها ٥١,٦ مما يعنى أنها تعتمد بنسبة ٤٨,٤ على التمويل الخارجى مما يبين قدرتها الكبيرة على الوفاء بإلتزاماتها، وأيضا جمعية صائدي الأسماك ببحيرة قارون–أبشواى كانت نسبة التمويل الداخلى بها ٥٠ مما يعنى أنها تعتمد على التمويل الذاتى بنسبة ٥٠,١%، ثم تنخفض النسبة بعد ذلك في جمعية صائدي الأسماك بوادى الريان–المنخفض الأول ،حيث بلغت نسبة التمويل الذاتى بها ٦% فقط، مما يعنى على أنها تعتمد بنسبة ٩٤% على التمويل الخارجى، وإنخفاض هذه النسبة تبين ضعف مركزها المالى.

جدول رقم (٩) : قيمة إجمالى حقوق التعاونيين وإجمالى الأصول في الجمعيات التعاونية للثروة المائية في محافظة الفيوم عام ٢٠١٥م. (بالألف جنيه)

الجمعية	إجمالى حقوق التعاونيين	إجمالى الأصول	نسبة التمويل الداخلي
جمعية صائدي الأسماك بوادى الريان–المنخفض الأول	٤,٣	٧١,١	٦
جمعية الإستزراع السمكى بالفيوم	٦٢٥,٤	١٢١١,٩	٥١,٦
جمعية صائدي الأسماك ببحيرة قارون–أبشواى	٤٦٨,٤	٩٣٥,٨	٥٠,١

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إدارة التعاون السمكي، سجلات الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة الفيوم، القاهرة، عام ٢٠١٥م.

نسبة الإحتياطات والمخصصات إلى رأس المال:

يتبين من جدول رقم(١٠) أن جمعية صائدي الأسماك ببحيرة قارون–أبشواى أعلى نسبة إحتياطى بالنسبة إلى رأس المال حوالى ٤٦,٤، يليها جمعية الإستزراع السمكى بالفيوم، بنسبه ٢,٣، جمعية صائدي الأسماك بوادى الريان–المنخفض الأول بنسبة ١,٤.

جدول رقم(١٠): قيمة رأس المال الاحتياطات والمخصصات في الجمعيات التعاونية للثروة المائية في محافظة الفيوم عام ٢٠١٥م. (بالألف جنيه)

الجمعية	رأس المال	الإحتياطات والمخصصات	نسبة الإحتياطات والمخصصات إلى رأس المال
جمعية صائدي الأسماك بوادى الريان–المنخفض الأول	٤,٣	٦,٢	١,٤
جمعية الإستزراع السمكى بالفيوم	٣٦,٥	٨٢,٣	٢,٣
جمعية صائدي الأسماك ببحيرة قارون–أبشواى	١٠,١	٤٦٨,٣	٤٦,٣

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إدارة التعاون السمكي، سجلات الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة الفيوم، القاهرة، عام ٢٠١٥م.

نسبة السيولة:

ويوضح الجدول رقم(١١) أن نسبة السيولة وصلت أقصاها في جمعية الإستزراع السمكى بالفيوم بنسبة ٧٢٢,١، يليها جمعية صائدي الأسماك ببحيرة قارون–أبشواى بنسبة ٥,٣، ثم جمعية صائدي الأسماك بوادى الريان– المنخفض الأول بنسبة ٠,٩ مما يبين أن نسبة السيولة فى جمعية صائدي الأسماك بوادى الريان– المنخفض الأول، و جمعية صائدي الأسماك ببحيرة قارون–أبشواى منخفضة جداً مما يبين ضعف كفاءتها الاقتصادية، بينما جمعية الإستزراع السمكى بالفيوم فكانت نسبة السيولة فيهما مرتفعة مما يبين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وقدرتها على استمرار نشاطها، كفاءتها الاقتصادية.

جدول رقم (١١) نسبة السيولة باستخدام فاعلية الحسابات الجارية بالجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة الفيوم عام ٢٠١٥م. (بالألف جنيه)

الجمعية	الحسابات الجارية	الخصوم المتداولة	نسبة السيولة
جمعية صائدي الأسماك بوادى الريان–المنخفض الأول	١,٣	١٣٧,١	٠,٩
جمعية الإستزراع السمكى بالفيوم	١٢٠١,٦	١٦٦,٤	٧٢٢,١
جمعية صائدي الأسماك ببحيرة قارون–أبشواى	٩,٦	١٨٠,٥	٥,٣

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إدارة التعاون السمكي، سجلات الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة الفيوم، القاهرة، عام ٢٠١٥م.

نسبة التداول:

ويتبين من الجدول رقم(١٢) أن نسبة التداول في جمعية الإستزراع أعلى منها في جمعية صائدى الأسماك ببحيرة قارون، أعلى منها في جمعية صائى الأسماك بوادى الريان، وكانت حوالي ١٢٦,٣%، ١٠٥,٣%، ٢٩,٣%على الترتيب.

جدول رقم (١٢) نسبة التداول بالجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة الفيوم عام ٢٠١٥م (بالألف جنيه)

الجمعية	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	نسبة التداول
جمعية صائدي الأسماك بوادى الريان–المنخفض الأول	٤٠,١	١٣٧,٠٥	٢٩,٣
جمعية الإستزراع السمكى بالفيوم	٢٠١,٢	١٦٦,٤	١٢٦,٣
جمعية صائدي الأسماك ببحيرة قارون–أبشواى	١٩٠,١	١٨٠,٥	١٠٥,٣

المصدر: جمعت وحسبت من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إدارة التعاون السمكي، سجلات الحسابات الختامية للجمعيات التعاونية للثروة المائية بمحافظة الفيوم، القاهرة، عام ٢٠١٥م.

المعوقات والمشكلات التى تؤثر على كفاءة التعاونيات السمكية:

تحليل المجموعات المشاركة:

يتضمن التخطيط وجهات النظر الخاصة بالتنفيذيين الفعليين والمستفدين والمتأثرين والمؤثرين في الصناعة، وذلك بدراسة التحليل البيئى باستخدام أسلوب (S.W.O.T) المتوفرة لوحدة التحليل محل الدراسة، وفي هذا السياق تشتق نقاط القوة والضعف من البيئة الداخلية لوحدة التحليل، بينما تتحدد الفرص والتهديدات من البيئة الخارجية المحيطة بها، بهدف التعرف على المعوقات والمشكلات المؤثرة على كفاءة التعاونيات

السمكية، ومسبباتها، لكى يتسنى وضع الحلول المناسبة لها للوصول بالتعاونيات إلى المستوى الذى يمكنها من تحقيق أهدافها التى نشأة من أجلها بشكل أفضل، ومن خلال المناقشات التى تمت مع المسؤلين عن التعاونيات سواء بالهيئة العامة للثروة السمكية، أو الإتحاد التعاونى للثروة المائية، ومديرى مناطق الثروة المائية، بالإضافة إلى المناقشات التى تمت مع بعض أعضاء التعاونيات السمكية في تعاونيات عينة البحث، وجدت الدراسة العديد من المعوقات والمشاكل التى تحول دون قيام التعاونيات السمكية بأداء الدور المنوط بها على الوجة الأكمل، وأمكن حصر تلك المعوقات والمشاكل إلى معوقات خارجية (فرص وتهديدات)، ومعوقات داخلية (نقاط قوة ونقاط ضعف)، كما هو مبين في جدولى (١٣)، (١٤).

جدول رقم (١٣): تحليل نقاط القوة والضعف للجمعيات التعاونية السمكية في مصر

نقاط القوة	نقاط الضعف
١- يتميز القطاع التعاونى بقدرته على التوسع الأفقي والرأسي. ٢- وجود إتحاد تعاونى للثروة المائية لخدمة الأعضاء وممثل للجمعيات والأعضاء أمام الجهات المسؤولة. ٣- الإستجابة السريعة من الأعضاء للإتحاد، لأن الإتحاد التعاونى هو من يمثلهم عند الجهات المختصة وبالتالى هناك فرصة لنشر الأساليب والطرق الجديدة للصيد. ٤- مشاركة الأعضاء الصيادين في إتخاز القرارات في إجتماعات الجمعية العمومية، والإجتماعات التى تعقد في الإتحاد كل شهر. ٥- تتميز الجمعيات بتطبيق مبدأ النمو مع المساواة، لأنها منظمات خدمية، فنجاحها يؤدى على أعضاءها بشكل متساوى. ٦- (التنمية المستدامة) بمعنى المحافظة على الموارد السمكية المتاحة، وتطويرها للأجيال التالية، والحصول على غذاء صحى وآمن. ٧- توفر المنظمات التعاونية السمكية فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في مجال الصيد بها مما يؤدى إلى القضاء على مشكلة البطالة. ٨- توافر العمالة في مناطق الثروة السمكية. ٩- يحقق أرباح في كافة أوجه النشاط، ويساعد على التنمية الاقتصادية للدولة، من خلال زيادة الإنتاج السمكى كأحد مصادر البروتين في مصر، وتحقيق الإكتفاء الذاتى، والوصول إلى التصدير لتقليل الواردات. ١٠- الطلب المتزايد على الأسماك كأحد مصادر البروتين في مصر، نظراًلإرتفاع أسعار مصادر البروتين الأخرى. ١١- تعدد مصادر الإنتاج السمكى في مصر، من بحار، وبحيرات، ونهر النيل وفروعه، والترع والمصارف.	١- ضعف المركز المالى في التعاونيات السمكية، بسبب نقص التمويل الذاتى بالتعاونيات، وعدم رعاية الدولة لها وإعتبارها منظمات خدمية تهدف إلى الخدمة العامة، وإعاقتها في مزاولة نشاطها. ٢- إنخفاض مساهمة الأعضاء في رأس مال التعاونية، مما يتسبب في عدم مزاولتها للعديد من الأنشطة الاقتصادية التى تقوم بزيادة مواردها المالية، حيث أن النشاط السائد هو تقديم أدوات ومعدات الصيد. ٣- قصر الأصول الرأسمالية المتاحة على مخازن وورش ومقرات ووسائل النقل والصيانة، وعدم تطوير هذه الأصول لمواكبة التقدم الحالى. ٤- نقص في توافر الكفاءة الإدارية، ونقص الوعى التعاونى، وتفشى الأمية لدى أعضاء مجلس الإدارة، وعدم معرفة الهدف الرئيسى من إنشاء هذه المنظمات، فكثير من أعضاء مجلس الإدارة يعتبر التعاونيات منظمة حكومية. ٥- ضعف الإهتمام بالتدريب التعاونى كوسيلة لرفع الكفاءة الفنية والإدارية للأعضاء، للقدرة على ممارسة المبادىء التعاونية بالشكل السليم وتطويرها، ونشر التقدم التكنولوجى بها. ٦- كذلك عدم الإهتمام بإقامة المشروعات الاجتماعية لخدمة مناطق نشاط هذه التعاونيات التى تؤدى في النهاية إلى ولاء الأعضاء لتعاونياتهم فضلا عن إجتذاب أعضاء جدد. ٧- ضعف وجود ممارسة ديمقراطية في إجتماعات الجمعية العمومية، التى تكون غالبيتها إجتماعات صورية يتم مناقشة نقاط وعدم ممارستها على أرض الواقع، وبالتالى هناك ثبات في نشاط التعاونيات. ٨- تتم إنتخابات مجلس الإدارة بشكل غير ديمقراطى وليس لكل عضو أحقية في دخوله كعضو مجلس إدارة بل هناك أفراد معينين هم من يكون لهم أحقية في هذه الأماكن.

المصدر:

١-بيانات استمارة الإستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦م.

٢-المقابلات الشخصية مع المتخصصين في هذا المجال.

جدول رقم(١٤): تحليل الفرص والتهديدات للجمعيات التعاونية السمكية في مصر

الفرص	التهديدات
١- تتمتع مصر بمسطحات مائية شاسعة تقدر بحوالي ١٣,٣ مليون فدان على شواطئ البحرين المتوسط والأحمر، وكذلك البحيرات الشمالية، والداخلية، كما يتوافر أيضًا مساحات تقدر بحوالي ٣٠٠ ألف فدان مستخدمة كمزارع سمكية، بالإضافة إلى ٩,٢ مليون متر مكعب تستخدم في الاستزراع السمكي المكثف، والأقفاص السمكية بعدد ٢٣,٧ ألف قفص بمساحة تقدر بنحو ٦٥٤ ألف متر الإتفاق المبرم بين الإتحاد التعاونى وهيئة كير مصر.	١- تلوث مياه البحيرات سواء بمياه الصرف الصحى أو مخلفات المصانع، مما يسبب أضرار بالصحة العامة للصيادين، ونقص الإنتاج السمكى، ويقلل من جودة الأسماك وبالتالى عدم القدرة على التصدير، وتجفيف البحيرات، والصيد الجائر اللذان يؤثران على المخزون السمكى.
٢- توفير غذاء بروتينى من مصادر موثوق بها مما يؤدى إلى سلامة الغذاء وصحة الإنسان.	٢- قلة وجود سيارات مجهزة لنقل الأسماك من أجل الحفاظ على الإنتاج السمكى وتيسير مهمة تسويقة في مختلف أنحاء الجمهورية.
٣- هناك علاقة متبادلة بين تنمية قطاع الثروة السمكية، ومدى فاعلية ونجاح التعاونيات السمكية.	٣- فرض رسوم ضريبيه على مراكب الصيد حيث يحتسب الوعاء الضريبى على أساس أن نشاط صيد الأسماك طول العام دون الأخذ في الإعتبار موسمية الإنتاج.
٤- توفير نظام معلومات يغطى الأنشطة المختلفة للقطاع، والذى يساعد على إتخاذ القرار المناسب.	٤- تعدد وتعقيد الإجراءات اللازمة للحصول على بطاقة للترخيص بالصيد، مما يتسبب عنه إعاقة الصيد.
٥- إنتشار الجمعيات التعاونية السمكية في جميع محافظات جمهورية مصر العربية.	٥- ضعف كفاية التمويل المتاح للتعاونيات من صندوق دعم تعاونيات صائدى الأسماك، مع إرتفاع الفوائد التى تحسبها البنوك.
٦- قدرة الجمعيات التعاونية السمكية في الحصول على العديد من الإعفاءات الجمركية من الدولة على معدات الصيد المستوردة مما يخفف من أعباء التمويل، مما يؤثر على الإنتاج السمكى، ونشاط التعاونيات السمكية.	٦- قيام الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بتحصيل مبالغ إضافية على الإنتاج السمكى عند تجديد تراخيص الصيد من أصحاب قوارب الصيد العاملة في المياه الداخلية والبحيرات تحت مسمى تنمية موارد الثروة المائية(القرش السمكى) ، ومعاناة بعض التعاونيات السمكية من عدم توافر موانى ترسو عليها قوارب الصيد من أجل الحفاظ عليها وعدم تعرضها للمخاطر.
٧- الحصول على العديد من المزايا والدعم عند التعامل مع الدولة.	٧- ونظراً لتولى كل من، الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائيه التابعة لوزارة الداخلية، وسلاح حرس الحدود التابع لوزارة الدفاع والإنتاج الحربى، الأمن الإقتصادى ومراقبة وأمن منطقة الحدود السياسية، مما ينشأعنه مشكلات مع الصيادين وتعطيل حركة سفن الصيد، مما يؤثر على الإنتاج السمكى.
٨- التوسع في الإستزراع السمكى.	٨- موسمية الإنتاج وعدم إستقرار الأسعار.
٩- إرتفاع أسعار السلع البديلة الأخرى مثل اللحوم الحمراء، والدواجن.	

المصدر:

١- بيانات استمارة الإستبيان لعينة الدراسة ٢٠١٦.

٢- المقابلات الشخصية مع المتخصصين في هذا المجال.

يتضح مما سبق أن تعدد جهات الرقابة على التعاونيات السمكية وأعضاءها يسبب العديد من المشاكل في القطاع التعاونى خاصة والقطاع السمكى عامة، مما يتسبب في نقص الإنتاج السمكى، وإهدار للثروة السمكية، مما يتطلب ضرورة أن تعمل الجهات المسئولة في الدولة على توحيد جهة الإشراف حيث تقوم بكل المهام اللازمة لتنمية الثروة السمكية، ويتضح أيضا أن نقاط الضعف، والتهديدات، في النهاية تؤدى إلى تعاونيات عاجزة عن القيام بدورها على الوجه المرجو منها، مما يتطلب قيام الإتحاد العام للثروة السمكية، والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، بالقيام بدراسة جادة لهذه المعوقات للوصول إلى حلول واقعية حفاظاً على هذه التعاونيات، والتى تمكنها من خدمة أعضائها على الوجه الأمثل، فضلاً عن سد العجز في الإنتاج البروتينى الحيوانى، وخدمة الإقتصاد القومى.

التحليل الاقتصادى للمشكلات والتحديات التى تواجه الأعضاء الصيادين بالتعاونيات:

يوجد العديد من المشكلات والتحديات التى تواجه صائدى الأسماك منها **المشكلات التمويلية**، وتتضمن: ضعف توفر التمويل اللازم، واستغلال التجار، وعدم كفاية القروض، وقصر فترة السماح، وكذلك **المشكلات التسويقية**، والتى تتضمن: استغلال تجار الجملة، بعد الاسواق عن المزرعة، وارتفاع تكاليف النقل، ونقص وجود منافذ لبيع الأسماك، حيث أن هذه المشكلات التمويلية، والتسويقية، لها أسبابها، ولذلك يستخدم أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد لمعرفة الفروق بين أسباب المشكلات التى تواجه تعاونيات الثروة السمكية، كما تم استخدام طريقة أقل فرق معنوى (L.S.D)، وذلك لترتيب الأسباب وفقا لأولويتها وأهميتها النسبية للصيادين، وتوضيح معنوية الفروق بين تلك الأسباب. ويستهدف استخدام أسلوب (L.S.D) في الأساس ترتيب أسباب المشكلة لوضع أولويات الحلول للتغلب على تلك المشكلة، واستخدام طريقة أقل فرق معنوى قد ينتج عنه وجود بعض أسباب لا توجد بينها فروق معنوية، أى أنها تحتل مرتبة واحدة، الأمر الذى يتطلب توفير الإمكانات لحل تلك الأسباب في الوقت نفسه، نظراً لأنه يمثل الأولوية نفسها بالنسبة للصيادين، وهو ما لا يمكن استنتاجه باستخدام الأهمية النسبية فقط[٢].

ويوضح اختبار (F) معنوية النموذج بالكامل، في حين لا يعنى ذلك بالضرورة وجود فروق معنوية بين كل أسباب المشكلة، وللتغلب على هذه المشكلة فقد يتطلب ذلك استخدام طريقة "أقل فرق معنوى"(L.S.D) لتوضيح الفروق بين أسباب المشكلة وترتيب الأسباب وفقا لأهميتها وأولويتها من وجهة نظر الصيادين، ويتم استخدام هذه الطريقة فقط في حالة ثبوت معنوية اختبار (F) بحيث يكون الفرق بين متوسط اثنين من الأسباب معنويا عند مستوى احتمالى ٠,٠٥، ٠,٠١ وإذا زاد هذا الفرق بين المتوسطين عن قيمة (L.S.D) عند نفس المستوى الاحتمالى كما هو مبين في جدول (١٥).

جدول رقم(١٥) تحليل التباين لأسباب مشكلة التمويل في العينة

مصدر الإختلاف	درجات الحرية	مجموع مربع الإنحرافات	متوسط مجموع مربع الإنحرافات	ف المحسوبة
بين الأسباب	٧	١٠١٩,٩	١٤٥,٧	٢٢,٥
داخل الأسباب	٧٩٢	٥١٢٦,٨	٦,٤	
المجموع	٧٩٩	٦١٤٦,٧		

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: استمارة الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦م.

التحليل الاقتصادى لأسباب مشكلة التمويل:

ويوضح جدول (١٦) مشكلة التمويل في عدة مشكلات فرعية وهى :

ضعف توفر التمويل اللازم.	X_1	استغلال تجار الجملة	X_2
ارتفاع نسبة الفائدة على القروض.	X_3	توافر الضمانات اللازمة للاقراض.	X_4
عدم كفاية القروض.	X_5	صعوبة الإجراءات اللازمة لأخذ القروض.	X_6
قصر فترة السماح.	X_7	ارتفاع أعباء التمويل عن طريق البنك.	X_8

جدول رقم(١٦) ترتيب العوامل التى تتسبب في مشكلة التمويل في العينة باستخدام طريقة(أقل فرق معنوى)

الأسباب	المتوسط	الترتيب	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة
X_1	٤,٨٢	X_2	٤,٨٢				
X_2	٥	X_1	٥				
X_3	٥,٥٦	X_7	٥,٥٦	٥,٥٦			
X_4	٦,١٧	X_5		٦,١٧	٦,١٧		
X_5	٦,٣٣	X_3		٦,٣٣	٦,٣٣		
X_6	٦,٧٢	X_6			٦,٧٢	٦,٧٢	
X_7	٧,٤٣	X_8				٧,٤٣	
X_8	٨,٣٨	X_4					٨,٣٨

قيمة L. S. D عند مستوى معنوية (٠,٠١) =٠,٩٣ قيمة L. S. D عند مستوى معنوية (٠,٠٥) =٠,٧١

المصدر:. جمعت وحسبت من بيانات : استمارة الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦م

وباستخدام أسلوب تحليل التباين لمعرفة مدى وجود تباين بين أسباب مشكلة التمويل التى تؤثر على الصيادين تبين ثبوت معنوية (ف) المحسوبة عند مستوى معنوية إحصائية ٠,٠١،كما هو موضح بالجدول رقم (١٧) وهذا يعنى وجود فروق معنوية بين أسباب مشكلة التمويل. وباستخدام طريقة "أقل فرق معنوى"(L.S.D) لترتيب الأسباب حسب أولويتها بالنسبة للصيادين ولتوضيح الفروق بينهما كما في الجدول رقم(٣٨) حيث اتضح اشتراك كل من (X_2) استغلال التجار، و(X_1) عدم توفر التمويل اللازم، و(X_7) قصر فترة السماح في المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الثانية كل من (X_7) قصر فترة السماح، و(X_5) عدم كفاية القروض، و(X_3) ارتفاع نسبة الفائدة على القروض، ، بينما اشترك كلا من (X_5) عدم كفاية القروض، (X_3) ارتفاع نسبة الفائدة على القروض، و(X_6) صعوبة الاجراءات اللازمة للحصول على القرض، في المرتبة الثالثة، وجاء كل من (X_6) صعوبة الاجراءات اللازمة للحصول على القرض، و(X_8) في المرتبة الرابعة، وجاء فى المرتبة الخامسة (X_4) عدم توافر الضمانات اللازمة لأخذ القرض.

يشير ذلك إلى مشكلة التمويل تعد من أهم المشكلات للصيادين، الأمر الذى يستلزم توفر التمويل اللازم للأعضاء لصيانة المراكب في موسم الصيد، وتقديم قروض ميسرة وذلك لمقدرة الأعضاء على السداد، وتوفير أدوات ومعدات الصيد بسعر مدعم لتشجيع الأعضاء على الإستمرار في الصيد، وتوفير ميزانيات مخصصة للإقراض، إقامة مشروعات انتاجية تدر دخل لجمعيات المصايد لتخفيف العبء على الجمعية.

التحليل الاقتصادى لأسباب المشكلات البيئية:

تتمثل المشكلات البيئية في عدة مشكلات فرعية وهى:

وجود ورد النيل بكثرة.	X_1	صعوبة الوصول لوادى الريان.	X_2
تلوث مياه البحيرة بالصرف الصحى.	X_3	تلوث مياة البحيرة بمخلفات المصانع.	X_4
احتقار مناطق الصيد.	X_5		

وباستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد للتعرف على مدى وجود تباين بين أسباب المشكلات البيئية التى تؤثر على إنتاج الأسماك فقد ثبت معنوية (ف) المحسوبة عند مستوى معنوية إحصائية ٠,٠١ ، كما هو موضح بالجدول رقم (١٧)، وهذا يعنى وجود فروق معنوية بين أسباب المشكلات البيئية.

جدول رقم(١٧) تحليل التباين لأسباب المشكلات البيئية في العينة.

مصدر الإختلاف	درجات الحرية	مجموع مربع الإنحرافات	متوسط مجموع مربع الإنحرافات	ف المحسوبة
بين الأسباب	٤	٣٦,٤٨	٩,١٢	٢,٦٣
داخل الأسباب	٤٩٥	١٧١٢,٣	٣,٤٥	
المجموع	٤٩٩	١٧٤٨,٨٤		

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: استمارة الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦م.

وباستخدام طريقة "أقل فرق معنوى" (L.S.D) كما هو موضح بالجدول رقم (١٨) تبين أنه اشترك في المرتبة الأولى كل من (X_4) تلوث مياة البحيرة بمخلفات المصانع، و(X_3) تلوث مياة البحيرة بالصرف الصحى، (X_1) وجود ورد النيل بكثرة، و(X_2) صعوبة الوصول لوادى الريان، بينما اشترك كل من (X_3) تلوث مياة البحيرة بالصرف الصحى، (X_1) وجود ورد النيل بكثرة، و(X_2) صعوبة الوصول لوادى الريان، و(X_4) تلوث مياة البحيرة بمخلفات المصانع، و(X_5) احتقار مناطق الصيد في المرتبة الثانية.

جدول رقم (١٨) ترتيب العوامل التى تتسبب في المشكلات البيئية في العينة باستخدام طريقة أقل فرق معنوى.

الأسباب	المتوسط	الترتيب	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية
X_1	٣,٦٥	X_4	٣,٦٥	
X_2	٣,٧٢	X_3	٣,٧٢	٣,٧٢
X_3	٣,٨٥	X_1	٣,٨٥	٣,٨٥
X_4	٤,٢١	X_2	٤,٢١	٤,٢١
X_5	٤,٣٣	X_5		٤,٣٣

قيمة L. S. D عند مستوى معنوية (٠,٠١) =٠,٦٧ قيمة L. S. D عند مستوى معنوية (٠,٠٥) =٠,٥٢

المصدر:. جمعت وحسبت من بيانات : استمارة الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦م

ويتضح من التحليل السابق للمشكلات البيئية أن صعوبة الوصول لوادى الريان أحد المشكلات التى تواجة الصيادين في محافظة الفيوم، وتوفير وسائل مواصلات لنقل الصيادين للوادي أمراً مهماً لأن وصول الصيادين للوادى يتطلب تكلفة عالية وفي بعض الأحيان ينتظر الصيادين لأيام حتى يتمكنوا من الإنتقال، وتلوث البحيرة بمخلفات المصانع أمراً في غاية الأهمية، حيث يترتب عليه موت الأسماك، وانقراض بعض الأصناف، مما يدعو الى ضرورة تشديد العقوبة على أصحاب هذه المصانع، أما بالنسبة إلى إحتقار أماكن الصيد فلابد من تدخل الدولة ووجود حرس على هذه المناطق حتى يستطيع الصيادين من الصيد فيها، وتطهير أماكن الصيد من الحشائش، وورد النيل حتى يتمكن الصيادين من الصيد، ويجب على الدولة النظر في مياه الصرف الصحى التى تؤثر على جودة الأسماك وعدم القدرة على التصدير، مما يؤدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية للأسماك.

التحليل الاقتصادى لأسباب المشكلات التسويقية:

تتمثل المشكلات التسويقية في عدة مشكلات فرعية وهى:

استغلال تجار الجملة. X_1 بعد الأسواق عن أماكن الصيد. X_2

إرتفاع تكاليف النقل. X_3 نقص وجود منافذ تعاونية لبيع الأسماك. X_4

نقص المعلومات التسويقية. X_5 عدم وجود سيارات مجهزة لنقل الأسماك. X_6

قلة وجود منافذ تعاونية لتجميع أسماك الصيادين. X_7

وباستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد فقد ثبت معنوية (ف) المحسوبة عند مستوى معنوية إحصائية ٠,٠١، كما هو موضح بالجدول رقم (١٩)، وهذا يعنى وجود فروق معنوية بين أسباب المشكلات التسويقية.

جدول رقم(١٩) تحليل التباين لأسباب مشكلة التسويق في العينة.

مصدر الإختلاف	درجات الحرية	مجموع مربع الإنحرافات	متوسط مجموع مربع الإنحرافات	ف المحسوبة
بين الأسباب	٦	٥٥٥,٣٧	٩٢,٥٦	٢١,٧
داخل الأسباب	٦٩٣	٢٩٥٤,٧٣	٤,٢٦	
المجموع	٦٩٩	٣٥١٠,١		

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: استمارة الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦م.

وباستخدام طريقة "أقل فرق معنوى" (L.S.D) كما هو موضح بالجدول رقم (٢٠) تبين أن (X_1) استغلال تجار الجملة، جاءت في المرتبة الأولى، بينما اشترك كل من (X_2) بعد الأسواق عن أماكن الصيد، و(X_7) عدم وجود منافذ تعاونية لتجميع أسماك الصيادين، في المرتبة الثانية، بينما اشترك كل من (X_7) قلة وجود منافذ تعاونية لتجميع أسماك الصيادين، (X_3) ارتفاع تكاليف النقل، و(X_4) نقص وجود منافذ تعاونية لبيع الأسماك في المرتبة الثالثة، وجاء فى المرتبة الرابعة كل من (X_3) ارتفاع تكاليف النقل، (X_4) عدم وجود منافذ تعاونية لبيع الأسماك و(X_6) عدم توفر سيارات مجهزة لنقل الأسماك، واشترك كل من (X_6) عدم توفر سيارات مجهزة لنقل الأسماك، و(X_5) نقص المعلومات التسويقية فى المرتبة الخامسة، مما يشير إلى

جدول رقم(٢٠) ترتيب العوامل التى تتسبب في مشكلة التسويق في العينة باستخدام طريقة أقل فرق معنوى

الأسباب	المتوسط	الترتيب	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة
X_1	٤,٩٦	X_1	٤,٩٦				
X_2	٥,٧٢	X_2		٥,٧٢			
X_3	٦,٣٥	X_7		٦,٣٥	٦,٣٥		
X_4	٦،٩٤	X_3			٦,٩٤	٦,٩٤	
X_5	٧	X_4			٧	٧	
X_6	٧,١٨	X_6				٧,١٨	٧,١٨
X_7	٧,٧٩	X_5					٧,٧٩

قيمة L. S. D عند مستوى معنوية (٠,٠١) =٠,٧٥ قيمة L. S. D عند مستوى معنوية (٠,٠٥) =٠,٥٧

المصدر:. جمعت وحسبت من بيانات : استمارة الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦م.

ضرورة إقامة أماكن لتجميع الأسماك (حلقات سمك) من الصيادين لمنع استغلال التجار، والعمل على زيادة جودة المنتج السمكي من المزارع السمكية، والمصايد، وتوفير وسائل النقل والتخزين المجهزة، مما يؤدي للقضاء على موسمية الإنتاج، وتنشيط دور الجمعيات التعاونية لصائدى الأسماك في قيامها بالعمليات التسويقية للقضاء على استغلال تجار الجملة، والعمل على توفير المعلومات السوقية، خصوصًا للصيادين، لتقليل عنصر المخاطرة، وتفادي التقلبات الشديدة في الأسعار.

تحليل التباين لأسباب مشكلات الأعضاء مع الجمعية في العينة:

وباستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد فقد ثبت معنوية (ف) المحسوبة عند مستوى معنوية إحصائية ٠,٠١ ، كما هو موضح بالجدول رقم (٢١)، وهذا يعنى وجود فروق معنوية بين أسباب مشكلات الأعضاء مع الجمعية.

جدول رقم(٢١) تحليل التباين لأسباب مشكلات الأعضاء مع الجمعية في العينة.

مصدر الإختلاف	درجات الحرية	مجموع مربع الإنحرافات	متوسط مجموع مربع الإنحرافات	ف المحسوبة
بين الأسباب	٦	٥٩٥,٧	٩٩,٢٨	١٨,٤٤
داخل الأسباب	٦٩٣	٣٧٢٤,٧٤	٥,٣٨	
المجموع	٦٩٩	٤٣٢٠,٤٤		

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: استمارة الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦م.

وباستخدام طريقة "أقل فرق معنوى" (L.S.D) كما هو موضح بالجدول رقم (٢٢) تبين أنه اشترك كل من (X_1) ارتفاع اسعار ومعدات الصيد، (X_2) عدم تقديم دعم للصيادين، (X_4) عدم الإعلان عن أنشطة الجمعية وأرباحها فى المرتبة الأولى، واشترك كل من (X_4) عدم الإعلان عن أنشطة الجمعية وأرباحها، و(X_5) ارتفاع تجديد التراخيص وتأخرها، في المرتبة الثانية، بينما اشترك كل من (X_5) ارتفاع تكاليف تجديد التراخيص وتأخرها، و(X_3) عدم تعاون مجلس الإدارة مع الصيادين وتلبية مطالبهم في المرتبة الثالثة ، واشترك (X_3) عدم تعاون مجلس الإدارة مع الصيادين وتلبية مطالبهم، و(X_7) عدم المساعدة في صيانة القوارب فى المرتبة الرابعة، وجاء فى المرتبة الخامسة كل من (X_7) عدم المساعدة في صيانة القوارب، و(X_6) قصر فترة سداد المديونيات.

يشير ذلك إلى أن هناك قصور كبير في قيام التعاونيات بالدور المنوط بها، مما يدعو إلى وجوود آلية للتنسيق بين الجمعيات والجهات الحكومية المعنية بها، ودعم أدوات ومعدات الصيد، لأن أغلبها مستورد وتضاف عليه جمارك مما يؤدى إلى إرتفاع أسعارها، وبالتالى لا توجد أى ميزة للأعضاء في الحصول على هذه الأدوات، إجراء إنتخابات حقيقية وصحيحة لأعضاء مجلس الإدارة، كما أن أعضاء مجلس الإدارة لهم دور كبير في تطوير هذه الجمعيات إذا احسن إختيارهم، واتيحت الفرصة لكل من يملك كارنية صيد الترشيح لمجلس الإدارة، تسهيل إجراءات استخراج وتجديد الرخص، والمساعدة في حل مشكلات الصيادين، والمطالبة بحقوقهم، الدفاع عن الصياد القانونى وحمايتة من المخالف.

جدول رقم(٢٢) ترتيب العوامل التى تتسبب في مشكلات الأعضاء مع الجمعيات في العينة باستخدام طريقة أقل فرق معنوى.

الأسباب	المتوسط	الترتيب	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة
X_1	٤,١٨	X_1	٤,١٨				
X_2	٤,٤٧	X_2	٤,٤٧				
X_3	٥	X_4	٥	٥			
X_4	٥,٥١	X_5		٥,٥١	٥,٥١		
X_5	٥,٨٦	X_3			٥,٨٦	٥,٨٦	
X_6	٦,٥٦	X_7				٦,٥٦	٦,٥٦
X_7	٦,٧٨	X_6					٦,٧٨

قيمة L. S. D عند مستوى معنوية (٠,٠١) =٠,٦٢ قيمة L. S. D عند مستوى معنوية (٠,٠٥) =٠,٤٧

المصدر:. جمعت وحسبت من بيانات : استمارة الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦م.

التحليل الاقتصادى لأسباب المشكلات التى تواجه جمعيات المصايد:

تتمثل المشكلات التى تواجه التعاونيات السمكية في عدة مشكلات فرعية وهى:

القصور في الاشراف على الجمعية. X_1 تداخل الاختصاصات في إدارة الجمعية. X_2

انخفاض مستوى الخدمات التى تقدمها. X_3 مشكلات تمويلية. X_4

انخفاض مستوى الإدارة. X_5

وباستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد فقد ثبت معنوية (ف) المحسوبة عند مستوى معنوية إحصائية ٠,٠١ ، كما هو موضح بالجدول رقم (٢٣)، وهذا يعنى وجود فروق معنوية بين أسباب المشكلات التى تواجة الجمعيات السمكية.

جدول رقم(٢٣) تحليل التباين لأسباب مشكلات الجمعيات في العينة.

مصدر الإختلاف	درجات الحرية	مجموع مربع الإنحرافات	متوسط مجموع مربع الإنحرافات	ف المحسوبة
بين الأسباب	٤	١٠٥	٢٦,٢٥	٩
داخل الأسباب	٢٤٥	٧١٠,٦	٢,٩	
المجموع	٢٤٩	٨١٥,٦		

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: استمارة الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦م.

وباستخدام طريقة "أقل فرق معنوى" (L.S.D) كما هو موضح بالجدول رقم (٢٤) تبين أنه اشترك كل من (X_4) المشكلات التمويليه، و(X_3) انخفاض مستوى الخدمات التى تقدمها الجمعية، و(X_5)انخفاض مستوى الإدارة، في المرتبة الأولى، بينما جاء كل من (X_2) تداخل الإختصاصات في إدارة الجمعية، و(X_1) القصور في الاشراف على الجمعية في المرتبة الثانية. مما يشير ذلك إلى أنه يجب أن تأخذ الجمعية على عاتقها تمويل نفسها بنفسها بمساهمة الأعضاء أو دمج الجمعيات الصغيرة الضعيفة، وعمل صناديق للتمويل التعاونى من فائض الجمعيات، ونظراً لغياب الوعى، وشيوع الأمية التعاونية بين الكثير من أعضاء مجلس الإدارة، وعدم الإهتمام والمعرفة بدور التعاون لدى المسئولين، وقد أصبح القانون ١٢٣ لسنة ١٩٨٣م لا يعبر عن متطلبات وطموحات أعضاء الجمعيات التعاونية في النهوض والتمتع بالاستقلال في إدارة جمعياتهم.

جدول رقم(٢٤) ترتيب العوامل التى تتسبب في المشكلات التى تواجه الجمعيات في العينة باستخدام طريقة أقل فرق معنوى

الأسباب	المتوسط	الترتيب	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية
X_1	٣,٧٢	X_4	٣,٧٢	
X_2	٤,٣٤	X_3	٤,٣٤	
X_3	٤,٣٨	X_5	٤,٣٨	
X_4	٥,٣٦	X_2		٥,٣٦
X_5	٥,٤	X_1		٥,٤

قيمة L. S. D عند مستوى معنوية (٠,٠١) =٠,٨٨ قيمة L. S. D عند مستوى معنوية (٠,٠٥) =٠,٦٧

المصدر:. جمعت وحسبت من بيانات : استمارة الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦م.

الأهمية النسبية لمقترحات الأعضاء الصيادين لتطوير التعاونيات السمكية

من خلال سؤال الأعضاء الصيادين عن مقترحاتهم لتطوير التعاونيات السمكية كانت إجاباتهم مرتبة تنازلياً كما هو مبين بالجدول رقم(٢٥) وكانت اول مقترحات الأعضاء هى دعم أدوات ومعدات الصيد وخاصة المستورد منها فى المرتبة الأولى، حيث أفاد بذلك ٧٩ مبحوثاً، يمثلون نسبة ٢٨,٤% من إجمالى عدد الصيادين بالعينة، وبعد ذلك جاء، إجراء إنتخابات حقيقية وصحيحة لأعضاء مجلس الإدارة، وأفاد بذلك ٧٨ مبحوثاً، يمثلون ٢٨% من إجمالى عدد الصيادين بالعينة، وجاء بعد ذلك فى المرتبة الثالثة، توفير مخصصات لإقراض الأعضاء، وأفاد بذلك ٥١ صياداً، يمثلون نسبة ١٨,٥%من إجمالى الصيادين بالعينة، أما إقامة مشروعات إنتاجية تدر دخل للجمعية،

جدول رقم(٢٥) الاهميه النسبية لمقترحات الأعضاء الصيادين لتطوير التعاونيات السمكية.

المقترح	العدد	النسبة%
١- دعم أدوات ومعدات الصيد وخاصة المستورد منها	٧٩	٢٨,٤
٢- إجراء إنتخابات حقيقية وصحيحة لأعضاء مجلس الإدارة	٧٨	٢٨
٣- توفير ميزانيات مخصصة لإقراض الأعضاء	٥١	١٨,٥
٤- إقامة مشروعات إنتاجية تدر دخل للجمعية	٤٠	١٤,٣
٥- وجود آلية للتنسيق بين الجمعيات والجهات الحكومية المختصة	٣٠	١٠,٨
الاجمالى	٢٧٨	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات: استمارة الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦م.

فجاءت فى المرتبة الرابعة، وأفاد بذلك ٤٠ مبحوثاً، يمثلون ١٤,٣% من إجمالى الصيادين فى عينة البحث، وجاء في المرتبة الخامسة، وجود آلية للتنسيق بين الجمعيات والجهات الحكومية المختصة، وأفاد بذلك ٣٠ مبحوثاً، يمثلون ١٠,٨% من إجمالى الصيادين فى عينة البحث. وتشير هذه النتائج أن غالبية المبحوثين يرون أن دعم أدوات ومعدات الصيد وخاصة المستورد منها من أهم المقترحات وجاءت فى المرتبة الأولى نظراً لإرتفاع أسعار أدوات ومعدات الصيد، ولأن أغلبها مستورد وتضاف عليها جمارك مما يؤدى لإرتفاع سعرها، وأيضا وجود ميزة نسبية لأعضاء التعاونيات فى الحصول أدوات الصيد، وأيضا إجراء إنتخابات حقيقية وسليمة لأعضاء مجلس الإدارة، وتوفير ميزانيات مخصصة للإقراض، وإقامة مشروعات إنتاجية تدر عائد للجمعية، ووجود آلية للتنسيق بين الجهات المختصة والجهات الحكومية المعنية بعمل الجمعيات سواء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، أو شرطة المسطحات المائية، أو جهات الإشراف على البحيرات،أو الإتحاد العام لتعاونيات الثروة المائية.

الملخص:

تُعد الثروة السمكية أحد المصادر الهامة للدخل الزراعي المصري. وبلغت قيمة إنتاج الأسماك في مصر حوالي ٢٣,٤١ مليار جنيه، تمثل حوالي ٧,٤٥% من إجمالى الدخل القومي والبالغ حوالي ٣١٨,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٥م. وقد حقق الإنتاج السمكي في مصر طفرة كبيرة خلال العقدين الماضيين من الناحية الإنتاجية، وبلغ الإنتاج السمكي في مصر حوالي ١,٥٢ مليون طن. وهذه الكمية لا تغطي أكثر من ٨٠% من الطاقة الاستهلاكية للأسماك والبالغة حوالي ١,٨١ مليون طن عام ٢٠١٥م. وبالرغم من إنتشار التعاونيات السمكية فى جميع مناطق الصيد وأهمية الخدمات التي تقدمها للصيادين إلا أنها لا تقوم بالدور المنوط بها في تنمية وتطوير قطاع الثروة السمكية. ويستهدف البحث معرفة مناطق القوى والضعف بالتعاونيات السمكية، ودورها فى تنمية الثروة السمكية فى مصر. واعتمد البحث على بيانات ميدانية لعينة عشوائية مرحلية من الجمعيات التعاونية للثروة المائية.

ويتبين من نتائج البحث أن جمعية سفن الصيد تحقق أعلى معدل فائض اقتصادى مقداره ٧,١%، ونسبة سيولة وصلت أقصاها في جمعية الفلايك، وسفن الصيد بحوالي ١٦,٣%، ١٥,٣%، على الترتيب بمحافظة السويس. وبتقييم معيار معدل الفائض بمحافظة الفيوم تبين أن جمعية الإستزراع تحقق أعلى معدل فائض بنسبه بلغت حوالي٨,١%، وبتقدير نسبة السيولة جاءت جمعية الإستزراع بأعلى نسبة بلغت حوالي ٧٢٢,١%. وبعض المؤشرات الأخرى التى تبين قدرة الجمعيات على ضغط مصروفاتها الإدارية، والوفاء بالالتزاماتها، وثقة الهيئات التمويلية بها، وكذلك قدرتها على استمرار نشاطها وكفاءتها الاقتصادية.

وأظهرت نتائج البحث العديد من المعوقات والمشاكل التى تحول دون قيام التعاونيات السمكية بأداء الدور المنوط بها على الوجة الأكمل، وتم حصر تلك المعوقات والمشاكل إلى معوقات خارجية (فرص وتهديدات)، ومعوقات داخلية (نقاط قوة ونقاط ضعف)، وذلك من خلال التحليل البيئى باستخدام أسلوب (S.W.O.T).

وأظهرت نتائج البحث وجود العديد من المشكلات والتحديات التى تواجه الأعضاء الصيادين بالتعاونيات، سواء مشكلات تمويلية، أو مشكلات تسويقية، أو بيئية، وغيرها من المشكلات التى تناولها البحث بالدراسة ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لهذه المشكلات من وجهة نظر الأعضاء.

المراجع:

(١) أحمد عبد الوهاب برانية (دكتور)، الإتحاد العام للثروة المائية، جريدة الصياد، العدد٧٣ مارس، مارس ٢٠١٥م.

(٢) على أبوضيف محمد(دكتور)، دراسة تحليلية لمخاطر التى تواجه أنشطة تسمين الواجن ووسائل معالجتها بمحافظة القليوبية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، المؤتمر الخامس عشر للاقتصاديين الزراعيين، الثروة الحيوانية فى اطار التنمية الزراعية المصرية، ٢٠٠٧م.

(٣) علاء الدين مصطفى المنوفى(دكتور) محاضرات فى العينات الإحصائية، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٧م.

(٤) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة تقديرات الدخل الزراعى، ٢٠١٥م.

(٥) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، كتاب الاحصاءات السمكية السنوي، ٢٠١٥م.

The Co-Operatives Role In The Fish Production Development In Egypt

Prof. Dr. Shaban Abdel Gaeid Abdel Mom
Prof. of Head Agric. Economics Department. Faculty of Agriculture. Cairo. Al-Azhar University

Prof. Dr. Kamal Saleh Eldaly
Associate Prof. of Agric. Economics. Department . of Agric. Economics. Faculty of Agriculture. Cairo. Al-Azhar University.

Hossam Ali Mohamed Elsharkawy

Summary

The fish wealth is one of the important resources of Egyptian agricultural income. The value of fish production in Egypt is reached about 23.41 billion L.E. it is representing about 45.7% of the total national income of about 318.3 billion L.E in 2015. The fish production in Egypt is make a great leap during the past two decades in terms of productivity. the total fish production in Egypt is reached around 1.52 million tons. This amount does not cover more than 80% of the consumption amount amounting about 1.81 million tons in 2015. Although the co-operatives are spread in all fishing areas. and the importance of the services that provided for the fishermen. but it is not its role in the development of fisheries. The research aims to identifying the strength and weakness areas of fish co-operatives and determining their role in the fish wealth development in Egypt. The research was based on field data for a random sample of the water wealth co-operative societies.

The results show that the Fishing Ship Association achieved the highest economic surplus rate it is about 7.1%. and it is the highest liquidity ratio in the Falayk association. and the fishing boats by 16.3% and 15.3%. respectively. in Suez Governorate.

The results indicates that by estimating the surplus rate in Fayoum Governorate. It found that the Agriculture Association achieved the highest rate of surplus it was about 8.1%.by estimating the liquidity ratio. the results indicate that the Agriculture Association is reached the highest rate it was about 722.1%.

The results showed many problems that prevent the fish co-operatives of performing the right role to them. These constraints have been limited to external constraints (opportunities and threats). and internal constraints (strengths and weaknesses). it is environmental analysis using (S.W.O.T) method.

The results showed that is many challenges are faced by members of the fishery co-operatives. whether financing. or marketing or environmental problems. and other problems that addressed by research and propose the appropriate solutions to it from members opinion.